|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2020 جنيف، 19-9 يونيو 2020** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 18** | **الوثيقة C20/44-A** |
|  | **27 أبريل 2020** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| تقرير المراجع الداخلي عن أنشطة المراجعة الداخلية | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  يُغطي هذا التقرير أنشطة المراجعة الداخلية في الفترة الممتدة من مايو 2019 إلى أبريل 2020.  **الإجراء المطلوب**  يُحال هذا التقرير إلى المجلس لكي **ينظر فيه**.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (2018)، المادة 29*](https://www.itu.int/en/council/Documents/Financial-Regulations/S-GEN-REG_RGTFIN-2018-PDF-A.pdf) |

# مقدمة

1 يُحال هذا التقرير إلى مجلس الاتحاد، وقد أُعد عملاً بالمادة 29 من اللوائح المالية (2010). ووفقاً لميثاق المراجعة الداخلية في الاتحاد،[[1]](#footnote-1) يقدَّم هذا التقرير إلى الأمين العام ويُعرض على المجلس لكي ينظر فيه. ويغطي هذا التقرير الأنشطة المضطلَع بها في الفترة الممتدة من مايو 2019 إلى أبريل 2020.

2 وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تألفت وحدة المراجعة الداخلية من ثلاثة موظفين من الفئة الفنية - موظف بدرجة ف‑5 (رئيس الوحدة) وموظف بدرجة ف‑3 (مراجع داخلي) وكذلك موظف بدرجة ف-2 (مراجع داخلي مبتدئ). وكان هناك موظف من فئة الخدمات العامة (مساعد مراجع) يعمل في الوحدة على أساس دوام كامل. ومن ثم تتألف الوحدة حالياً من ثلاثة موظفين من الفئة الفنية وموظف واحد من فئة الخدمات العامة.

3 وتؤكد وحدة المراجعة الداخلية (IA) أنها تجري مراجعاتها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ومدونة قواعد السلوك التي وضعها معهد المراجعين الداخليين[[2]](#footnote-2) (IIA)، ولأحكام ميثاق المراجعة الداخلية في الاتحاد.[[3]](#footnote-3) وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد وحدة المراجعة الداخلية فيما يخص الفترة المشمولة بهذا التقرير أنه لم يكن لموظفيها أي سلطة إدارية ولم يتولوا أي مسؤولية عن أي من الأنشطة التي جرت مراجعتها ولم يؤدوا أي وظائف محاسبية أو تشغيلية ضمن الاتحاد.

# توجُّه أنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها

4 تماشياً مع ميثاق المراجعة الداخلية، استعرضت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) خطة المراجعة الداخلية لعام 2019 في اجتماعها الثاني والعشرين ووافق عليها الأمين العام في 26 مارس 2019. وفيما يتعلق بالعام 2020، لم تُعَدّ خطة للمراجعة الداخلية حتى الآن، ويرجع ذلك أساساً إلى المشاركة الكبيرة لوحدة المراجعة الداخلية في أعمال التحقيقات التي استمرت حتى وقت طويل من عام 2020، وستتواصل حتى اعتماد وظيفة المحقق وتعيين شاغل للوظيفة. ويستند عمل وحدة المراجعة الداخلية في مجال التحقيقات إلى ميثاق المراجعة الداخلية الذي ينص أيضاً *على أن تقوم وحدة المراجعة الداخلية بالتحقيق في ادعاءات أو شبهات الاحتيال أو سوء كما يمكنها تقديم خدمات استشارية داخل الاتحاد*.

5 وتقدِّم وحدة المراجعة الداخلية بشكل منهجي نسخاً من تقارير المراجعة الداخلية إلى المراجع الخارجي لحسابات الاتحاد واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC). ووفقاً للمادة 5.29 من اللوائح المالية للاتحاد، يمكن أن تُتاح التقارير النهائية للمراجعة الداخلية للدول الأعضاء أو ممثليها المعيَّنين. وتم إنشاء آلية تيسير منذ أكتوبر 2015 للنفاذ إلى تقارير المراجعة الداخلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ترد أي طلبات للحصول على تقارير المراجعة الداخلية من خلال الآلية المتاحة على الخط.

# أهداف المهام المتصلة بالتزامات تأكيد صحة البيانات واستنتاجاتها

6 تتمثل أهداف المهام المتصلة بالتزامات تأكيد صحة البيانات في تقييم ما يلي: ’1‘ جوانب الإدارة في عمليات الاتحاد التي جرت مراجعتها؛ ’2‘ ممارسات إدارة المخاطر؛ ’3‘ فعالية الضوابط (الداخلية). وتصنَّف التوصيات الناتجة عن أعمال المراجعة من حيث الأولوية بحسب أثر القصور المحتمل وأرجحية وقوعه (كبير، متوسط، ضئيل).

واستناداً إلى مختلف المهام المتصلة بالتزامات تأكيد صحة البيانات المضطلع بها سابقاً، خلصت وحدة المراجعة الداخلية إلى أن الحاجة تدعو عموماً إلى تحسين الإدارة وإدارة مخاطر العمليات المستعرضة وجعل الضوابط أكثر فعالية في مختلف المجالات التي خضعت للمراجعة. وستسمح التحسينات في هذه المجالات لوحدة المراجعة الداخلية بتزويد الأمين العام بتأكيدات معقولة تفيد بأن هناك إدارة وإدارة للمخاطر كافيتين وأن الضوابط فعّالة. وتُتخذ بدعم من الأمين العام تدابير لتنفيذ التوصيات التي قدِّمت إلى الإدارة، ما سيزيد من تعزيز قدرة الاتحاد على النهوض بالمهام المنوطة به في إطار ولايته.

7 وتُتابع وحدة المراجعة الداخلية تنفيذ الإجراءات الموصى بها، وذلك بحسب الاقتضاء وعند الاقتضاء.

*وقد نُفِّذت المهمة التالية المتصلة بالتزامات تأكيد صحة البيانات:*

*ألف - تفتيش متعلق بالأنشطة والمشاريع والمبادرات الإقليمية والإجراءات في المكاتب الإقليمية / مكاتب المناطق*

8 أجرت وحدة المراجعة الداخلية تفتيشاً يتعلق بمراجعة أنشطة المكاتب الإقليمية/ مكاتب المناطق في الفترة الممتدة من يناير 2008 إلى مارس 2019. واستعرض هذا التفتيش عينة من المشاريع والمبادرات والإجراءات التي نفذتها المكاتب الإقليمية/ مكاتب المناطق التابعة لمكتب تنمية الاتصالات، بالإضافة إلى بعض المشاريع العالمية ذات التأثير في المناطق.

9 خلصت وحدة المراجعة الداخلية إلى الاستنتاجات التالية بشأن عدد من المسائل، باعتبارها مسائل حاسمة (الفقرة أ) أدناه) وذات أولوية عالية (الفقرة ب) أدناه):

 أ ) تبيَّن أن المبادئ التوجيهية لإدارة المشاريع أصبحت متقادمة، مع وجود أوجه قصور كبيرة في مرحلة التخطيط للمشروع. وتبيّن أيضاً أن عمليات المساءلة والأدوار والمسؤوليات غير واضحة على مستويات مدير المشروع، ومنسقه والمدير الإقليمي. وأوصي بمراجعة وتوضيح المسؤوليات والأدوار وعمليات المساءلة المتعلقة بالوظائف المذكورة أعلاه بعد الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية الجديدة لإدارة المشاريع. وستشمل المراجعة هيكلاً لإدارة المشاريع بروابط واضحة مع نهج الإدارة على أساس النتائج وإطار المساءلة في الاتحاد. وعلاوةً على ذلك، وفيما يتعلق بتوظيف واستخدام الخبراء بعقود اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA)، لا تُعَدّ عمليات إدارة المخاطر كافيةً ولا الضوابط فعالةً. وقد أوصي بالنظر على وجه السرعة في الإجراءات والممارسات المناسبة للاتحاد من أجل التعامل بشكل مناسب مع توظيف وإدارة استخدام الخبراء بعقود اتفاقات الخدمة الخاصة.

ب) وفيما يتعلق بمشروعين رئيسيين في العينة، تبيّن أن هناك أوجه قصور كبيرة خاصةً على مستوى التخطيط والإعداد والتنفيذ والمراقبة واستخدام الخبراء والمشتريات. وأوصي باعتماد خطط ملموسة خارطة طريق بشأن كيفية مواصلة/استكمال تنفيذ هذين المشروعين. واعتُبرت عملية إدارة المخاطر المتعلقة بجميع المشاريع وإجراءات الخطط التشغيلية غير كافية. وأوصي بتطوير إجراءات وأدوات ومعايير لإدارة المخاطر على نطاق مكتب تنمية الاتصالات ككل على مستوى المشاريع وفيما يتعلق بإجراءات الميزانية العادية. وتبيّن أن الأدوات المتعلقة بالمعلومات والاتصال في مكتب تنمية الاتصالات غير فعالة، وأوصي بتحديد هذه الأدوات بهدف دعم المكتب بشكل أفضل، ولا سيما تعزيز جمع المعلومات عن المشاريع والمبادرات وإجراءات الميزانية العادية ومراقبتها وإعداد التقارير عنها. وفيما يتصل بأحداث مكتب تنمية الاتصالات في المناطق، تبين أن المراقبة غير كافية وأن هناك مخاطر عالية تتمثل في عدم استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وأوصي بتنفيذ ضوابط مسبقة ولاحقة على عملية تنظيم الأحداث (ورش العمل، الحلقات الدراسية، المؤتمرات). وأوصي أيضاً بتقييم الأنظمة والضوابط الحالية المتعلقة بمراقبة المشاريع بهدف '1' تحديد التحسينات على مستوى تبادل المعلومات، '2' واتخاذ التدابير المناسبة ضد مديري المشاريع الذين لا يعدّون التقارير عن تنفيذ المشاريع بشكل ملائم وفي الوقت المناسب.

10 ووافقت مديرة مكتب تنمية الاتصالات ورئيس دائرة إدارة الموارد البشرية على جميع التوصيات المقدمة، وتعهدا بتنفيذها على الفور. وعلاوةً على ذلك، يلاحظ أن هناك تقييماً لتكنولوجيا المعلومات قيد التنفيذ مع التخطيط لإجراء تجديد كامل لأدوات مكتب تنمية الاتصالات، بما في ذلك إنشاء لوحات معلومات تعمل في الوقت الفعلي. وهناك بعض الإجراءات لتنفيذ التوصيات جاري اتخاذها أو اتخذت بالفعل.

# التحقيقات التي اضطلعت بها وحدة المراجعة الداخلية

11 انتهت وحدة المراجعة الداخلية، بصفتها التحقيقية، من إجراء تحقيقين وهي الآن بصدد إجراء ست تحقيقات. وقدمت الوحدة أيضاً دعماً مكثفاً إلى المحققين الخارجيين فيما يتعلق بتحقيقين.

12 وانتهت وحدة المراجعة الداخلية من إجراء تحقيقين:

 أ ) تحقيق رسمي في شكوى بشأن '1' توجه مشرفين سابقين بسلوك غير لائق مزعوم تجاه مقدم الشكوى، '2' وانتهاك مزعوم لسياسة مكافحة الاحتيال من مشرفين سابقين، '3' وانتقام مزعوم بسبب إبلاغ عن سوء سلوك مُقدم من المشتكي ضد أحد المشرفين. وكلّف الاتحاد محققاً خارجياً بالتحقيق، بدعم من موظفي وحدة المراجعة الداخلية في السلوك غير اللائق المزعوم الصادر عن المشرفين السابقين تجاه مقدم الشكوى (استُكمل التحقيق بأكمله في أكتوبر 2019 وأبلغ الأمين العام للاتحاد بالنتائج)؛

ب) وتحقيق رسمي في شكوى تتعلق بالنفاذ المستمر المزعوم، لأحد الموظفين، إلى معلومات يحتمل أن تكون سرية وحساسة تقع خارج نطاق وظيفة ذلك الموظف (استُكمل التحقيق في ديسمبر 2019 وأبلغ الأمين العام للاتحاد بالنتائج).

13 ولا تزال التحقيقات الستة التي تقوم بها وحدة المراجعة الداخلية جاريةً: ثلاثة منها تتعلق بالشكاوى المرتبطة بقيام ثلاثة موظفين مختلفين بأنشطة خارجية مزعومة غير مرخص بها، وتحقيق آخر يتعلق بشكوى مرتبطة بادعاء حصول أحد الموظفين على بدلات و/أو استحقاقات بطريقة احتيالية، وتحقيق آخر يتعلق بشكوى مرتبطة بالتشجيع المزعوم لعديد الموظفين على تقديم معلومات يحتمل أن تكون سرية/حساسة و/أو أنهم يشهدون ذلك و/أو يتبادلون بنشاط هذه المعلومات مع أطراف خارجية، وتحقيق آخر يتعلق بشكوى مرتبطة بادعاء إتلاف موظف لسجلات الاتحاد و/أو إخفائها.

14 وقُدم دعم مكثف إلى محقق خارجي عُيّن لإجراء:

 أ ) عملية تحقيق إضافية الهدف منها تحديد ما إذا كان هناك أي قصور نظامي أو فردي و/أو أي خلل في مجال مسؤوليات الإدارة فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على الأنشطة في المكتب الإقليمي الذي كُشف فيه عملية الاحتيال الكبرى في عام 2018 (استُكمل التحقيق في يناير 2020)؛ وقدم الدعم المكثف إلى محقق آخر عُيّن لإجراء:

ب) تحقيق رسمي في السلوك غير اللائق المزعوم لموظف من الاتحاد تجاه عدد من الموظفين الآخرين (لا يزال التحقيق جارياً).

# الخدمات الاستشارية لوحدة المراجعة الداخلية

*عملية اختيار المراجع الخارجي للاتحاد*

15 بتوصية من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، طلب الأمين العام من وحدة المراجعة الداخلية أن تقود عملية اختيار مراجع خارجي جديد للحسابات في الأمانة. وعيّن المجلس في دورته لعام 2018 الأفراد الذين أوصت بهم المنظمات الإقليمية الست للاتصالات للعمل كأعضاء في لجنة التقييم وتقديم تقرير عن نتائج عملها إلى المجلس في دورته لعام 2019. وبدعم من أمانة الاتحاد، بدأت لجنة التقييم عملها المتعلق بعملية طلب تقديم عروض من أجل تحديد مؤسسة عليا للمراجعة (SAI) من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد تستوفي على أفضل نحو المعايير المحددة في طلب تقديم اقتراح (RFP) بشأن مراجعة حسابات الاتحاد.

16 واستمرت وحدة المراجعة الداخلية طوال العملية في مساعدة أعضاء لجنة التقييم على القيام بعملهم وقدمت إرشادات بشأن المسائل الإجرائية والمسائل التقنية للمراجعة، حسب الاقتضاء. ويقدَّم تقرير عن عمل لجنة التقييم بشكل منفصل إلى المجلس للنظر فيه.

*عملية الاختيار بشأن المراجعة المحاسبية الجنائية (مقرر المجلس 613)*

17 اعتمد المجلس في دورته لعام 2019 المقرر 613 الذي يكلف الأمين العام بإجراء مراجعة محاسبية جنائية. ووضعت وحدة المراجعة الداخلية بالاشتراك مع شعبة المشتريات وثيقة "إبداء الاهتمام" (EOI)، واستكملت أيضاً "طلب تقديم المقترحات" (RFP) بمساعدة خبير استشاري. وأُغلق باب طلب تقديم المقترحات في 15 أبريل 2020 ولا تزال عملية اختيار الشركة التي ستجري المراجعة المحاسبية الجنائية جاريةً.

# متابعة تنفيذ توصيات وحدة المراجعة الداخلية

18 واصلت وحدة المراجعة الداخلية طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير متابعة تنفيذ التوصيات التي قُدمت في تقارير المراجعة السابقة. وقد لوحظ أنه تحقق على مدى الاثني عشر شهراً الأخيرة مزيد من التقدم، وترد فيما يلي الإحصاءات المتعلقة بتنفيذ التوصيات (في 15 أكتوبر 2019):

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | (\*)2019 | المجموع |
| عدد تقارير المراجعة | 2 | 0 | 4 | 4 | 7 | 4 | 5 | 4 | 2 | **32** |
| التوصيات - المجموع | 17 | - | 113 | 55 | 34 | 22 | 30 | 26 | 15 | **312** |
| التوصيات الجاري تنفيذها | 0 | - | 5 | 2 | 1 | 8 | 13 | 16 | 9 | **54** |
| التوصيات المتأخَر تنفيذها | 3 | - | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **3** |
| التوصيات التي أُقفل ملفها | 14 | - | 108 | 53 | 33 | 14 | 17 | 10 | 6 | **255** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| النسبة المئوية للتوصيات الجاري تنفيذها | %0 | - | %4% | %4 | %3 | %36 | %43 | %62 | %60 | %**17** |
| النسبة المئوية للتوصيات المتأخَر تنفيذها | %18 | - | %0 | %0 | %0 | %0 | %0 | %0 | %0 | %**1** |
| النسبة المئوية للتوصيات التي أُقفل ملفها | %82 | - | %96 | %96 | %97 | %64 | %57 | %38 | %40 | %**82** |
| (\*) حتى الآن |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |

19 وفيما يلي لمحة عامة عن مدى أهمية التوصيات التي لا يزال تنفيذها جارياً:

بالغة الأهمية

كبيرة الأهمية

متوسطة الأهمية

قليلة الأهمية

20 تنبثق التوصيات بالغة الأهمية لعام 2019 من الرسالة الإدارية الصادرة عن وحدة المراجعة الداخلية، عقب التحقيق في حالة الاحتيال (انظر الفقرة أعلاه بشأن *التحقيقات*). وتتعلّق أساساً بالحاجة إلى تعزيز الضوابط المتعلقة بالمشتريات وإجراءات الإشراف والمراقبة في المكاتب الإقليمية/مكاتب المناطق، فيما يتعلق بتوظيف خبراء خارجيين (بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة). وبالنسبة لعام 2018، تعلّقت التوصية بالغة الأهمية بالحاجة إلى إصدار كتيب للمشتريات (من شأنه تعزيز الضوابط في هذا المجال). وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة سابقاً، فقد واظبت الإدارة على إبلاغ وحدة المراجعة الداخلية (واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة) بالتقدم المحرز بشأنها.

# الجوانب المتصلة بمنهجية المراجعة

21 وفقًا لتكليف معهد المراجعين الداخليين، ينبغي إجراء تقييم للجودة مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. وعليه، أعلن الاتحاد عن إجراء استعراض لتقييم الجودة (QAR) على أن يجرى في فبراير 2020. وبعد عملية تقديم العروض، تعاقد الاتحاد مع رئيس سابق للمعهد العالمي للمراجعين الداخليين لإجراء هذا الاستعراض. وقد تمكّن القائم بالتقييم من التحقق من أن وظيفة المراجعة الداخلية في الاتحاد تتوافق بشكل عام مع المعايير ومدونة الاخلاقيات.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. الأمر الإداري رقم 13/09، الصادر عن الأمين العام في 27 يونيو 2013. [↑](#footnote-ref-1)
2. معهد مراجعي الحسابات الداخليين، [www.theiia.org](file:///C:\Users\khalil\Desktop\Doc_TRAD\www.theiia.org). [↑](#footnote-ref-2)
3. الأمر الإداري رقم 13/09، الذي اعتمده الأمين العام في 27 يونيو 2013. [↑](#footnote-ref-3)